هل تصلح الإقامة الدائمة في الماضي لمواجهة تحديات عصرنا ؟

منذ أن تحوّلت الدولة الإسلامية إلى مُلك سُلطاني عضوض ، تعرّض مشروع الإسلام التغييري الثوري للتشويش والتلبيس والتعطيل ، إذْ أصبح الأمن الداخلي المطلق هاجساً رئيسياً للنخب الحاكمة التي لجأت إلى السيف والذهب – الترهيب والترغيب – لشراء السلام الداخلي وانتزاع الشرعية .. فكانت النتيجة نكوص وتراجع عملية التغيير لصالح التعايش مع مصالح واحتياجات البنى التقليدية السائدة في المجتمع وإعادة إنتاج ثقافتها وقيمها الجاهلية التي جاء الاسلام لتغييرها .

أحمد الحبيشي

من المفارقات الخطيرة أن الفقهاء تحوّلوا إلى رجال دين ونهضوا بدور هام في تأطير ذلك التعايش لصالح الطرفين (السلطة والبنى التقليدية في المجتمع) بعد دخولهم كشريك وسيط ضمن مفاعيل هذه العلاقة .

كان النشاط العقلي يعد مظهراً للمعارضة ، إذْ يؤدي التفكير العقلي في نهاية المطاف إلى نقد البنى الداخلية للأفكار والظواهر، واقتراح وإبداع حلول جديدة لمشاكل المجتمع الإسلامي . ولذلك تعرّض العقل للعدوان عليه ، وقام فقه التشدّد وفقهاء السلاطين بدور وظيفي خطير في العدوان على العقل .

وبالنظر إلى الدور البارز الذي لعبه الفقه المتشدد ورموزه الفكرية في مواجهة النشاط العقلي وتكفير الفلاسفة والمشتغلين بالعلوم الطبيعية ، يتوجب التوقف عند أفكار " الإمام المجدّد حجة الإسلام أبي حامد الغزالي " المتشددة والمعادية للعقل ، وهي الأفكار التي احتلت مكاناً محورياً في الفقه السلفي المتشدد ، ولعبت دوراً مؤثراً في تشكيل ثقافتنا لقرون طويلة ، فيما أدّى توقيرها والتمسك بها ، وإضفاء القداسة عليها والإصرار على إعادة إنتاجها ، إلى دخول ثقافتنا العربية والإسلامية نفقاً مظلماً أسفر عن مأزقها الراهن في هذه الحقبة من تطور عصرنا وحضارته الحديثة.

تعود صفات القداسة التي أضفيت على أفكار الغزالي إلى الاعتقاد الديني بالحديث الذي يُنسب إلى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدّد لها دينها " .

وكان لهذا الإعتقاد أثر كبير في أن يتحوّل الإمام أبو حامد الغزالي من العزلة إلى معترك الدعوة والعمل في بداية المائة الخامسة الهجرية ، حيث تملك الغزالي شعورٌ بأنه الإمام المجدد في مائته وعصره على نحو ما جاء في كتابه «المنقذ من الظلال » حيث قال :

" فشاورت في ذلك جماعةً من أرباب القلوب والمشاهدات فاتفقوا على الإشارة بترك العزلة والخروج من الزاوية ، وانضاف إلى ذلك منامات الصالحين كثيرةٌ متواترةٌ تشهد بأن هذه الحركة مبدأُخير ورشد قدرها الله سبحانه على رأس هذه المائة . فاستحكم الرجـاء ، وغلب حُسن الظّن بسبب هذه الشهادات . وقد وعد الله سبحانه بإحياء دينه على رأس كل مائة ، ويسّر الله تعالى الحركة إلى نيسابور للقيام بهذا المهم " .

يبدأ الغزالي دوره الملتبس في " احياء الدين وتجديده " في المئة الخامسة الهجرية بهجوم على العلوم الطبيعية التي شهدت إنتشاراً واسعاً في العصر العباسي الذهبي الأول ، وأسهمت بقسط كبير في إزدهار الحضارة العربية إلى جانب المناشط الواسعة للحركة العقلية التي تميز بها ذلك العصر .

ينفي الغزالي أهمية العلوم الطبيعة ، ويبالغ في التقليل من قيمتها ، ويتشدّد في تحقيرها وتكفير المشتغلين بها قياساً إلى موقفه الداعم لعلم الفقه . ويصل عداء الغزالي للعلوم الطبيعية إلى حد أنه نفى أي فائدة منها لحياة الانسان ومعيشته وتطوره الحضـاري ، حيث يقول في كتابه الشهير " جواهر القرآن " بعد أن استغرق وأطال في شرح أهمية علم الفقه ومكانة أهل العلم في هذا المجال :

" إنما أشرنا إلى العلوم الدينية – يقصد الفقه – التي لا بد من وجودها ، ولا يكون العالم إلا بها ، حتى يتيسّر سلوك طريق الله تعالى والسفر إليه . أما هذه العلوم الدنيوية (يقصد الطبيعة) فلا يتوقف على معرفتها صـــلاح المعـاش والمعـاد ، فلذلك لم نذكـــرها .

وكما هو الحال في هذ الكتاب ، فقد هاجم أبو حامد الغزالي ـ في بقية كتبه ـ الفلاسفة والعلماء الذين اشتغلوا بالبحوث العلمية ، وألفوا وترجموا فيها ، ورفض الإعتراف بالمنهج العلمي الذي يقرر أن الفلسفة تبحث عن الحقيقة وتقدمها إلى العلم فيما بعد ، وهو ما أكده مسار تطور العلوم المعاصرة قبل وبعد الثورة الصناعية الكبرى في العصر الحديث .. وتمادى الغزالي في تحقير الفلسفة ووصفها بـ " البهتان " فيما وصف عمل ونشاط العلماء في مجال الفلسفة بـ " التهافت " على البهتان بحسب ما جاء في كتابه الشهير " تهافت الفلاسفة " الذي رد عليه ابن رشد بكتابه الشهـير أيضاً " تهافت التهافت " .

أما أخطر الأفكار التجديدية التي يزعم الغزالي وأضرابه أنه جدد بها الدين ، فهي تلك التي عارض فيها بقوة ، أن يكون المشتغلون والباحثون في علوم الطب والفلك والتشريح والكيمياء والرياضيات في عداد العلماء !! .

على درب الغزالي سارت ثقافتنا وأصبح الفقهاء والمتكلمون في مجال النقل عن النصوص الفقهية القديمة هم العلماء ، فيما أصبح تعريف العلم مقصوراً على الفقه . وبعد كتابه " جواهر القرآن " جاء كتـــاب " إحياء علوم الدين " الذي اشتهر به الغزالي ليحوي مجموعة من الأفكار التي يستطيع الباحث فيها تفسير أسباب تراجع الحضارة العربية الإسلامية ، ودخولها منذ المائة الخامسة الهجرية ، مرحلة جديدة اتسمت بأفول ذلك الوهج والبريق اللذين تميزت بهما فترة صعود هذه الحضارة في العصر العباسي الأول .

في كتاب (أزمة التطور الحضاري) الصادر عن جامعة الكويت عام 1970 انتقد المفكر الاسلامي المعروف د. حسين مؤنس كتاب "احياء علوم الدين للغزالـي " ، وتساءل قائلاً :

" إلى أين تؤدي بالانسان قراءة هذا الكتاب ؟ الجواب بدون تردد إلى الموت .. فهل الموت هو مطلب عصرنا ، مع أن الغزالي واضرابه واتباعه يعرفون أن أجيالاً أخرى من المسلمين سبقتهم ، وعرفت كيف تقيم على عُمُد الاسلام عالماً متفائلاً على أيدي الرسول وصحابته " .

أما الشيخ طنطاوي جوهري فقد رأى في كتابه (الجواهر في تفسير القرآن) أن القرآن اشتمل على مائة وخمسين آية فقط تحث على الفقه الديني ، بينما شمل أكثر من سبعمائة وخمسين آية صريحة بالحث على التبصر في الكون والكائنات ، وإدراك علومها " ثم يتساءل قائلاً : " هل يجوز في عقل أو شرع أن يبرع المسلمون في علم آياته قليلة ، ويجهلون علوماً آياتها كثيرةٌ جداً " ؟ ثم يضيف بعد ذلك قائلاً : " ومن العجب الا تكون العناية موجهة بهمة أشد إلا إلى علم الفقه ، وهذا هو الخطأ العظيم والداهية القاصمة التي حلت بالأمة الإسلامية .. اللهم أن كل العلوم مطلوبة فهي جميعاً فرض كفاية.

صحيح أن أفكار الغزالي المتشددة ضد الفلسفة والعلوم الطبيعية حاولت التماهي مع العقيدة الدينية ، إلا أنها لم تتمكن من إحتكار تمثيلها قطعاً وحصراً ، ولم تنجح أيضاً في قطع الطريق أمام محاولات أخرى للإحياء الإسلامي الصحيح لهذه العقيدة في أوقات متفرقة . أما قدرة أفكار الغزالي على البقاء لفترة طويلة ، فلا يعود سببها إلى قوتها أو إلى أنها تمثل تجديداً للدين والعياذ بالله ، بحسب ما يزعم به غلاة المتشددين و المتطرفين الأصوليين .

إن انتعاش الاتجاهات المحافظة والمتشددة في التاريخ الإسلامي يعود في تقديرنا إلى الظروف التي مر بها المسلمون في حقبة الغزو الصليبي وحقبة الغزو المغولي ، وصولاً إلى السيطرة العثمانية التي سبقتها سيطرة السلاجقة المرابطين في نيسابور التي اعترف الغزالي بأنه ذهب إليها وعاد منها برسالة " تجديد واحياء الدين " في المائة الخامسة من عصره ، وما رافق ذلك " التجديد والإحياء " من هدم للبنى الثقافية الحضرية ، وتصفية لكنوز المعرفة العلمية ، وتراجُع مكانة المدن والبيئات الحضرية ، مقابل هيمنة ونفوذ البيئات البدوية والثقافة القبلية ، وصولاً إلى الإنقطاع التام عن إبداع الحضارة والسقوط المريع في هاوية التخلف !!.

الثابت أن الفكر الاسلامي بوصفه نتاجاً موضوعياً للتفكير بواسطة العقل ، يعد المكوّن الرئيسي لثقافتنا العربية والإسلامية ، بسبب الدور الذي يضطلع به هذا الفكر في انتاج المعرفة بالدين على مستوى الوعي الاجتماعي ، وصياغة المفاهيم التي يتم من خلالها تجسيد السلوك الإجتماعي الذي يعكس مستوى فهم الناس في المجتمع لمحتوى العقيدة الإسلامية ورسالتها ومقاصدها .

لعل تنوّع تيارات الفكر الإسلامي يفسر بالضرورة ذلك التنوع الواضح في طرق فهم المجتمع لهذه العقيدة ، وغلبة طريقة محددة في التفكير قد تكون معتدلة أو متشددة أو وسطية أو منفتحة في فهم الإسلام على غيرها من الأفهام ، وما يترتب على ذلك من إنعكاسات ايجابية أو سلبية على البعد الثقافي كفاعل حضاري .

إن صعود وهـــبوط الحضارة الإسلاميـــة في أزمنة مختلفة ، لا يعكســـان ـ بالضرورة ـ ديناميكية العقيدة الإسلامية في مرحلة تاريخية معينة وجمودها في مراحل أخرى ، بحسب زعم بعض المستشرقين في عصر ظهور الاستعمار ، بيد أنهما يعكسان المتغيرات التي تحدث في البيئة التاريخية المحيطة بالعقيـدة ، ومستوى قدرة مفاعيل المجتمع المختلفة – وفي مقدمتها الفكرية والثقافية – على التعامل مع التحديات التي تنشأ على خلفية تلك المتغيرات .

بتأثير ذلك تصادمت النزعة النقلية مع الوظيفة النقدية للعقل والطابع الجدلي للتفكير، وتعارضت بشكل حاد مع دور الأفراد ومبادراتهم العقلية ومناشطهم العلمية في مجرى إبداع و إنتاج الحضارة ، ذلك الدور الذي كان ملمحاً رئيسياً للحضارات المزدهرة قبل الثورة الصناعية ، حيث كانت التجارة حافزاً رئيسياً للإنتاج الزراعي والحرفي، و أحد مصادر نظامها القيمي المرتكز على فكرة الحرية .

بعد الثورة الصناعية زادت أهمية المبادرات الفردية والحريات الفكرية كشرط لتنشيط البحوث والمكتشفات العلمية ، وتطوير تقنيات الإنتاج والتسويق والإستهلاك ، وأضحت تلك المبادرات والحريات بمثابة العمود الفقري للحضارة الإنسانية ، فيما أصبحت التجارة محدداً رئيسياً لفواعل حضارية جديدة هي تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والإتصال والمعلومات.

يقول الدكتور محمد جابر الانصاري استاذ الدراسات الإسلامية وعميد الدراسات العليا في جامعة الخليج بالبحرين في كتابه القيم " تجديد النهضة باكتشاف الذات وتقدها " الصادر عام 1998 : " التجارة هي أكثر النظم الاقتصادية تشجيعاً للنشاط العقلي . ذلك أن التجارة إرتياد للمجاهل وكشف للاسواق وللطرق المؤدية إليها ، وتفتيق للذهن عن منتوجات جديدة واساليب عرض جديدة واحتكاك متواصل بالحضارات الأخرى ، وحركة مستمرة لمتابعة التطور ومواجهة التنافس . والعقل هو أيضاً ارتياد وكشف واحتكاك ، وهو ينمو مع نمو التجارة أكثر مما هو مع نظام رعوي في البوادي والصحاري ، أو نظام زراعي سكوني خاضع لدورات الطبيعة وقدرها الصارم في الأرياف .

ثم يضيف قائلاً : " ولكن بتحوّل طرق التجارة إلى أماكن أخرى ، وتمزق وحدة السلم العام بالفتن الداخلية والهجمات الخارجية ، وسيادة العناصر الآسيوية الرعوية المحاربة ، وحلولها في مركز السيطرة محل العرب والفرس ، أخذ النظام التجاري الموحد المتماسك في الإنحلال مع تجزئة الدولة ، وتجرؤ العناصر البدوية على التقدم إلى طرق التجارة ومراكزها ، وسيطرة السلاجقة ، ثم المماليك على الأرض الزراعية وتحويلها إلى شبه اقطاعيات عسكرية منفصلة ومنغلقة .

هكذا يمكن أن نفهم حركة الردة التي ظهرت مع انتشار أفكار الإمام الغزالي في فترة صعود السلاجقة أواخر العصر العباسي ، وقيامهم بتبني تلك الأفكار المعادية للحركة العقلية واتخاذهم الحركة النقلية المعادية للعقل مذهباً سياسياً رسمياً لهم في وقت لاحق ، بالتزامن مع الظروف التي قام فيها السلاجقة بإقصاء العناصر العربية والفارسية عن السلطة ، وإحياء السلفية السنية المتشددة وإقامة مدارس جديدة لنشرها .

وتجدر الإشارة إلى أن الغزالي قال في كتابه " المنقذ من الضلال " إنه تولى التدريس في واحدة من تلك المدارس في نيسابور بعد أن ألحّ عليه السلاجقة !!.

وبهذا الصدد وصف البروفسور برنارد لويس في كتابه الشهير " تاريخ العرب القوى الداخلية والخارجية التي هجمت على الدولة الإسلامية وحضارتها الذهبية في القرن الحادي عشر الميلادي – الخامس الهجري – بأنها قوى من "البرابرة" ، الأمر الذي فتح الباب لبدء العد التنازلي للحضارة العربية الإسلامية وتسارع وتائر التدهور الحضـاري ، وتراجع النشاط العقلي في العالم الاسلامي منذ ذلك الوقت ، وصولاً إلى ظهور سلفيات متشددة ومتطرفة يلتبس خطابها الفكري والثقافي بالدين ، وينطوي على مفاهيم معادية للعقل والحداثة والقيم الإنسانية المشتركة ، وبضمنها تلك التي تتعلق بأفكار الحرية والمساواة وحقوق الانسان وحقوق المرأة ، على نحو ما يحدث حالياً في العالم الإسلامي الذي وجد نفسه امام تحديات العولمة . وهي تحديات جديدة وإضافية ، قبل أن يحسم معركته الدائرة منذ أكثر من مئة سنة مع تلك الأفكار التي سبقت العولمـــة بقرن كامل !! .

عن /صحيفة (26 سبتمبر)

إلى أين وصل «تحرير» غزة؟

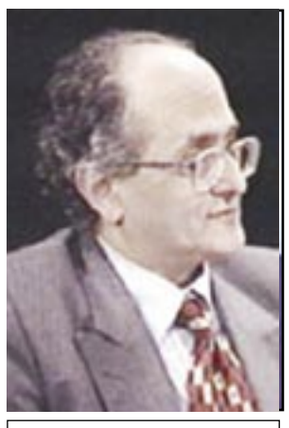

إلياس حرفوش □

بتنا في وضـع، في هـذا العـالم العـربي «المـوحـد مـن المـاء الى المـاء»، نستبشر ونفرح بأي لقاء بين فريقين متخاصمين مهما كانت طبيعته او اهدافه. نفرح اذا التقى مسؤولون فلسطينيون برئيسهم في مقره في «المقاطعة» في رام الله، وتغمرنا السعادة اذا حصل لقاء بين زعيمين لبنانيين في العاصمة الفرنسية، ونسعى الى البحث عما وراء المصالحة بين رئيس حكومة العراق وزعماء العشائر السنّية في بلده، علها تعيد الى العراق شيئاً من مظاهر الوحدة الداخلية. لقد بلغت حالة التفكك الداخلي التي تعيشها دولنا درجة من التردي، بات معها أي لقاء مهما كان رمزياً كفيلاً بإحياء جرعة من الأمل في نفوس الناس المساكين المتلهفين الى أي خبر يبشر بعودة شيء من التعقل الى الحياة السياسية العربية.

هذا هو الشعور الذي سيطر على اي مواطن فلسطيني وهو يتابع خبر قيام اربعة من قادة «حماس» بزيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وهو شعور يعكس حال اليأس المسيطرة على الشارع الفلسطيني في ظل حالة الانقسام، الذي يكاد يتحول الى تقسيم، بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

قرابة خمسة اشهر مرت على قيام حركة «حماس» بعمليتها «التحريرية» في غزة، بهدف ضبط الوضع الأمني المنفلت، كما كانت تقول، وإبعاد عناصر الفاسدين و «العملاء» عن القطاع. لو شاءت الحركة أن تراجع الآن ما قامت به خلال الفترة التي انقضت منذ 14 حزيران (يونيو) الماضي، سواء في الميدان الامني الذي كان على رأس «برنامجها» أو في الميدان السياسي او في مجال المقاومة ضد الاحتلال، فماذا ستجد؟

الصراعات الداخلية تهدد شوارع غزة بالانفجار كل يوم. لقد اصبح هذا القطاع معروفاً في الصحافة الغربية بلقب «حماستان» تيمناً بما يشبهه من مناطق اخرى يسيطر عليها التزمت والتعصب والانفلات الامني. فالاشتباكات بين عناصر «حماس» وعناصر «الجهاد الاسلامي» تهدد بالانفجار كل يوم، تحت ضغط الكبت السياسي والتفرد الامني اللذين فرضتهما حركة «حماس» بالقوة، وبات طبيعياً أن يؤدي ذلك الى حالات من النفور المتزايد من جانب القوى الاخرى.

أما في المجال السياسي، فإن الحديث عما يشبه الانشقاق داخل صفوف الحركة لم يعد من الاسرار، بل ان رموزاً اساسيين فيها، ومن الذين يقيمون في غزة، باتوا مستعدين لتوجيه النقد العلني، ليس فقط لسلوك الحركة، بل ايضاً لعملية السيطرة على غزة، التي وصفها غازي حمد، الناطق السابق باسم حكومة اسماعيل هنية، بأنها كانت «خطأ استراتيجياً فادحاً حمّل الحركة ما لا تطيق». وبدل أن يجد قياديو الحركة «المتشددون» ضد رفاقهم هذه المرة، أن هذه فرصة لمراجعة الحسابات والتجاوب مع دعوات الرئيس الفلسطيني والعودة عما تم ارتكابه في غزة بحق المؤسسات الشرعية الفلسطينية، فضلاً عن الأعمال الاجرامية التي شهدتها شوارع القطاع في ذلك اليوم الاسود، بدلاً من ذلك يتم فرض منع التنقل والإقامة الجبرية ومنع شخصيات أساسية من قيادات «حماس» من الادلاء بتصريحات، لأنها تجرأت، وبعيداً عن الاعلام في معظم الاحيان، على إبداء موقفها الوطني مما جرى والدعوة الى العودة عنه. يضاف الى ذلك وقوف قادة «حماس» في غزة في وجه كل محاولات تسوية الازمة الداخلية، وآخرها وأهمها المبادرة التي قدمتها الجبهتان الشعبية والديموقراطية، والتي كان على رأس بنودها إعادة الأمور الى ما كانت عليه في غزة وتسليم المقرات الامنية في القطاع للرئيس محمود عباس.

أما في ما يتعلق بالمقاومة ضد الاحتلال، فيكفي التذكير بالدعوات التي وجهها اسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة الى ايهود اولمرت من اجل العودة الى «مربع التهدئة» كما سماه، بهدف الحؤول دون قيام اسرائيل بأعمال عدوانية تزيد حياة الفلسطينيين في غزة بؤساً في ظل الوضع الاقتصادي والمعيشي الخانق الذي يعيشون فيه. وليس هناك ما يضير في ذلك طالما أن هذه الدعوات تستند الى حس الواقعية والمسؤولية الوطنية، ولكن المستغرب أن يكون هذا الحس الواقعي قائماً حيال اسرائيل وممنوعاً عندما يتعلق الأمر بعودة الحوار مع حركة «فتح»!

في هذه الأجواء تمت زيارة القادة الأربعة من حركة «حماس» في الضفة الغربية للرئيس الفلسطيني في مقره، وهي الزيارة العلنية الاولى منذ طلاق الحركتين. ومع أنه كان مؤملاً أن تكون هذه خطوة لاستعادة الحوار، اذا بها تُستخدم من قبل قادة «حماس» في غزة كوقود جديد للتصعيد وللتأكيد ان لا علاقة لها بالمساعي القائمة من أجل تسوية الأزمة الفلسطينية الداخلية. اذا لم يدخل لقاء من هذا النوع ضمن مساعي الحوار والتسوية، فمن أين يمكن أن تأتي هذه المساعي؟

□ كاتب فلسطيني

علاقة ملتبسة بين مصر والولايات المتحدة

د . مصطفى الفقي □

يتصور كثير من العرب أن العلاقات المصرية الأميركية اندماجية إلى حد كبير، ويتوهمون أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر مصر حليفا سياسيا في المنطقة وليست مجرد شريك في النظام الإقليمي للشرق الأوسط. ونحن نظن – من خلال شواهد مختلفة ومواقف عديدة – أن الصورة الحقيقية تختلف في جوهرها عن ذلك، فتاريخ العلاقات المصرية الأميركية تاريخ متقلب. ففي العصر الملكي كانت العلاقات عادية ولكنها لم تكن وثيقة، فالعرش العَلوي (لأسرة محمد علي) كان شديد الارتباط ببعض الدول الأوروبية بحكم الجغرافيا والتاريخ، أما الولايات المتحدة الأميركية فكانت تبدو بعيدة نسبيا عن الشرق الأوسط فضلا عن فلسفة العزلة التي فرضتها على نفسها وفقا لمبدأ «مونرو» الشهير ،الذي لم تخرج عنه إلا عندما فرضت عليها الظروف ذلك في الحرب العالمية الأولى فاضطرت واشنطن إلى اقتحام الساحة الدولية بشكل غير مسبوق. ويهمني أن أسجل هنا أن آخر ملكين في مصر، فؤاد الأول وفاروق الأول، لم يكونا من المتحمسين للعلاقات مع بريطانيا ولا للثقافة الأنغلو ساكسونية عموما، خصوصا أن فاروق كان ملكا فاسدا وفي الوقت ذاته إنسانا وطنيا يكره الإنكليز من أعماقه ويتعاطف مع أعدائهم في كل الظروف. لذلك لم تتشعب اهتمامات مصر الرسمية تجاه الولايات المتحدة الأميركية على رغم قيام العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين القاهرة وواشنطن في أعقاب تصريح 28 شباط (فبراير) 1922 الذي منح مصر نوعا من الاستقلال الذاتي. ولكن يبقى الفصل المثير في العلاقات المصرية الأميركية هو ذلك المرتبط بثورة تموز (يوليو) 1952 وما بعدها إذ أنها الفترة التي شهدت التقلبات الشديدة في تلك العلاقة المهمة بين دولة محورية في الشرق الأوسط ودولة أخرى عظمى تسود العالم وتدخل معه عصر «Paxa-Ameri-cana». فالثابت من خلال أوراق حركة الجيش ليلة 23 تموز (يوليو) 1952 أن «الضباط الأحرار» كلفوا قائد الجناح علي صبري الاتصال بالملحق الجوي الأميركي في القاهرة والحصول منه على ضمانات أميركية بحماية الثورة ومنع القوات البريطانية من التحرك من منطقة القناة صوب القاهرة أو الإسكندرية لإخماد التمرد العسكري ،كما كان يمكن أن تراه قوات الاحتلال البريطاني حينذاك. ويسجل مايلز كوبلن في كتابه الشهير طبيعة العلاقات الوثيقة بين «الضباط الأحرار» والسفارة الأميركية في القاهرة، وكيف أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تنظر إلى ما حدث على أنه تحول نوعي في أكبر دولة عربية على نحو يبشر بالوراثة الأميركية للاستعمارين البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط. وتجسد هذا التفكير بعد ذلك فيما سُمي بنظرية «الفراغ في الشرق الأوسط» ومبدأ ايزنهاور الشهير وما تبعهما من تبني واشنطن لسياسة الأحلاف في المنطقة خصوصا «حلف بغداد» بملابساته وتداعياته المعروفتين. وكانت المواجهة بين الكولونيل عبد الناصر ووزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس وافتقاد الكيمياء الشخصية في العلاقة بينهما، خصوصا أن وزير الخارجية الأميركي كان صاحب نظرية سياسة «حافة الهاوية» وكان ينظر إلى «الضباط الأحرار» الشبان خصوصا عبد الناصر باعتبارهم مجموعة طائشة لا تصلح حليفا للسياسة الأميركية في المنطقة لا سيما أن تلك المجموعة ترفع شعارات قومية عربية هي طاردة بطبيعتها للوجود الأجنبي والنفوذ الأميركي أيضا. وعندما أوعزت الولايات المتحدة الأميركية إلى البنك الدولي بسحب عرض تمويله لمشروع «السد العالي» بالطريقة التي استفزت عبد الناصر وردّ عليها بتأميم قناة السويس في 26 تموز (يوليو) 1956 وما تبع ذلك من عدوان ثلاثي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وهو أمر لم يتحمس له الجنرال ايزنهاور لأن المؤامرة تمت من وراء ظهر الولايات المتحدة الأميركية وبصورة قد تعطل مشروعها الكبير في المنطقة، تصاعدت حدة العداء بين القاهرة وواشنطن وأصبحت جزءا من الحرب الباردة الدولية في ذلك الوقت بحكم اقتراب مصر من الاتحاد السوفياتي السابق والتدهور الشديد الذي شهدته العلاقات بين القاهرة وواشنطن ولعبت فيه إسرائيل دورا مؤثرا.

وبرحيل عبد الناصر عام 1970 ووصول خلفه أنور السادات إلى سدة الحكم جرت تحولات هائلة في السياسة الخارجية المصرية بلغت مئة وثمانين درجة في الاتجاه الآخر، وذلك عندما أطلق السادات شعاره الشهير القائل: إن 99 في المئة من أوراق الحل لمشكلة الشرق الأوسط هي في يد الولايات المتحدة الأميركية من دون غيرها. وعندما أراد أن يتقدم إلى الغرب بأوراق اعتماد جديدة كان على السادات أن يقوم بتغييرات جذرية في الداخل انتقلت معها مصر من الاقتصاد المركزي المخطط إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي كان ظاهره إنتاجيا ولكن جوهره استهلاكي، واعتماد سياسة المنابر كمقدمة للخروج من نظام الحزب الواحد والدخول إلى إطار التعددية الحزبية. وعندما رحل السادات شارك في تشييع جنازته أربعة من رؤساء الولايات المتحدة السابقين، وبوصول الرئيس مبارك إلى الحكم استعادت مصر درجة من التوازن في علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن ولكن تلك العلاقة ظلت تتذبذب في مناسبات مختلفة ولكن في إطار تفاهم مشترك وقبول لدى الطرفين بحق الاختلاف على نحو يجعلها فعلا «علاقة ملتبسة»، ولعلي أشير هنا إلى بعض المحطات في هذا السياق:

1– كان ولا يزال وسيظل الدعم الأميركي الأعمى لإسرائيل والتبرير الأحمق لجرائمها كافة هو المشكلة الكبرى بين الولايات المتحدة الأميركية ومعظم الأنظمة العربية، فضلا عن تدني شعبيتها بشكل ملحوظ في الشارع العربي، وليس هناك شك في أن إسرائيل تعتمد في سياساتها الحالية على تأييد الولايات المتحدة الأميركية المطلق في كل ما تقوم به. وعندما طالب مبارك ـ فور رحيل السادات ـ إسرائيل بتنفيذ بنود اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في 26 آذار (مارس) 1979 طالبه وزير الخارجية الأميركي الكسندر هيغ حينذاك بإصدار إعلان نيات على الرغم من وجود الاتفاقية الواجبة التنفيذ، حتى أننا نرى أحيانا أن المواقف الأميركية أكثر تشددا في ضمان أمن إسرائيل من الدولة العبرية ذاتها وكأن واشنطن «ملكية أكثر من الملك» حسب التعبير الشهير.

2 – كانت أزمة سفينة «أكيلي لاورو» التي اختطفها فلسطينيون من جماعة «أبو العباس» وقتلوا من ركابها أميركيا مقعدا، ورست السفينة على أحد الموانئ المصرية، فأصبحت القاهرة طرفا مباشرا في تلك الأزمة المعقدة، وعندما أرسلت مصر الفلسطينيين من مختطفي السفينة إلى قيادة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على متن طائرة مصرية لمحاكمتهم أمام قيادتهم في تونس مقر منظمة التحرير حينذاك اعترضها الطيران الأميركي فوق البحر المتوسط وأجبرها على الهبوط في أحد المطارات الإيطالية نتيجة عملية تنصت واسعة على الاتصالات المصرية الخاصة بتلك الأزمة، وهو ما أدى إلى مواجهة حادة بين الرئيسين ريغان ومبارك ،حتى أن الرئيس الأميركي اتهم الحكومة المصرية بالكذب على نحو كان من نتائجه امتناع الرئيس مبارك عن زيارة واشنطن لثلاث سنوات متتالية.

3 – اختلفت مصر مع الولايات المتحدة الأميركية في معظم القضايا والأزمات التي مرت بها المنطقة، فلم تؤيد القاهرة واشنطن تماما في مسألة لوكيربي أو غزو العراق أو الشروع في عمل عسكري ضد إيران، كما أن مصر ترفض محاولات أميركية متكررة لعزل سورية إقليميا ودوليا وتتحفظ على الموقف الأميركي من مشكلة دارفور، لذلك فإنه واهم من يظن أن العلاقات المصرية الأميركية متطابقة، وأقصى ما يمكن قوله في هذا السياق أن مصر لا تسعى لعداء الولايات المتحدة الأميركية وقد لا تقدر عليه.

4 – إن الملف الأكثر سخونة في العلاقات المصرية الأميركية هو ذلك المتصل بما طرحته واشنطن من أجندة حول الإصلاح السياسي في المنطقة قبل أعوام عدة وهو ما تراجعت عنه بعد ذلك لأنها اكتشفت أن الانتخابات الحرة في العالم العربي ـ من دون تزوير أو تزييف ـ ستأتي بواحد وعشرين حكومة رافضة لسياسات واشنطن ومعادية لاتجاهاتها. ومع ذلك فما زالت ملفات حقوق الإنسان والأقليات الدينية والحريات والديموقراطية بنودا معلقة في العلاقات الملتبسة بين القاهرة وواشنطن، وطفت أسماء مثل سعد الدين إبراهيم وأيمن نور وربما غيرهما أيضا على السطح لكي تكون منغصات مستمرة للعلاقة شبه المستقرة بين مصر والولايات المتحدة الأميركية.

5– أستطيع أن أُسجل باطمئنان أن الولايات المتحدة الأميركية ترى من وجهة نظرها أن مصر ـ وهي من أكبر متلقي المعونة الأميركية بين دول العالم ـ لا تقوم بدورها الذي تأمله الولايات المتحدة منها. فالسياسة المصرية لا ترقى إقليميا إلى مستوى طموحات واشنطن وتوقعاتها منها، فقد كانت الولايات المتحدة تريد من مصر دورا أكثر دعما لها في العراق والسودان ولدى الفلسطينيين وأيضا في مواجهة الملف النووي الإيراني، وهي أمور لا تقبلها مصر ولا تقدر عليها بسبب حساسية موقفها وصعوبة دورها وظروفها الداخلية المتردية وهي كلها أمور تزيد العلاقات حساسية وتعقيدا.

□ كاتب مصري

الحاجة إلى الدولة والخوف منها

درس من تجربة الفتنة في تاريخ الإسلام

عبدالإله بلقزيز □

تحتفظ الذاكرة العربية – الإسلامية بمزيج من الشعور بالخوف والرهبة من الدولة ومن الشعور بالحاجة اليها لحماية الجماعة. تعايش الشعوران معاً في وجدان الناس لزمن طويل، وتحايثا أحيانا الى الدرجة التي يتعذّر علينا التمييز بينهما. لكنهما تعاقبا أيضاً وانفصلا في فترات من ذلك التاريخ. لقد كان يمكن دائماً ملاحظة حال السلبية الاجتماعية (أو المجتمعية) من الدولة في سلوك جماعات عدة آذنت احتجاجاتها أو تمرداتها باستقرار فكرة الخروج (وشق عصا الطاعة) في وجدان بيئات اجتماعية وثقافية اختلطت فيها العوامل القبلية بالوازع العقدي بالحوافز السياسية (= الصراع على السلطة). لكنه كان يسيراً ملاحظة تلك السلبية في مواقف النخب العالمة (= الفقهاء) التي امتنعت طويلاً عن حسبان الدولة خلافة مكتملة الأسباب الشرعية على نحو ما كانته خلافة الراشدين. غير انه ما كان عسيراً ان نلاحظ كيف كانت تلك السلبية تنقلب فجأة الى موقف إيجابي من الدولة، سواء من قبل النخبة او الجمهور، فتتراجع الاعتراضات والتحفظات المرفوعة باسم الشرعية، وتخف وطأة الخروج والرفض والتمرد من القوى التي ظلت تمثل مصدر التهديد الداخلي الدائم لسلطان الدولة ولاستقرارها السياسي. وهو انقلاب إيجابي يُلحَظ كلما دبّت الانقسامات والشروخ في المجتمع وتعرضت وحدة الأمة والجماعة للتصدّع، وكلما تهددها خطر عدوان من الخارج.

لا يمكن فهم هذه الظاهرة في تاريخ الاجتماع الاسلامي الوسيط إلا في ضوء الصراعات الدموية الداخلية والفتن التي عصفت بوحدة المسلمين وتركت آثارها جروحاً غائرة في النفوس وفي الذاكرة. ففي رحم الفتنة وُلدت الحاجة الى الدولة من جديد بمقدار ما كانت الأمة نفسها تتمزق وتضمحل! وتلك من مفارقات تاريخ ذلك الاجتماع السياسي! ولا يناظر هذه المفارقة في الحدة إلا تلك (= المفارقة) التي يعبر عنها جنوح المتمردين على الدولة أنفسهم – في لحظة فراغ الشرعية السياسية – للتعبير عن الحاجة الى الدولة التي خرجوا عليها وناصبوها العداء وأعملوا السيف في سلطانها!

حدث ذلك، في التاريخ الاسلامي الأول، في العهد الثاني من حقبة الخلافة الراشدة، في أكثر من مناسبة. فالذين حاصروا الخليفة عثمان – مثلاً – ثم اقتحموا داره وقتلوه، لم يكونوا متمردين على الخليفة حصراً، بل على الدولة ونخبتها، بدليل أنهم ما نزلوا عند مطالب كبار الصحابة بتوفير دم الخليفة وعدم المساس بالشرعية التي يمثلها. وهؤلاء هم أنفسهم من هرعوا الى الإمام عليّ يلتمسون منه إمامة المسلمين ويحملونه على ذلك حملاً من غير رضاه ورغبته.

لقد اكتشفوا ان أمْرَ الأمة لا يستقيم من دون دولة. والذين تمردوا على سلطان الإمام علي في صفين – عقب قبوله التحكيم – واصطدم بهم في النهروان واعمل فيهم قتلاً ثم اغتالوه، هم أنفسهم من سيقفون مع ابنه الحسن في حرب العراق مع الشام (التي لم تقع) حتى وموقفهم من الإمامة معروف. أما الذين ما كان يدور في خلدهم يوما ان يقدموا معاوية على الإمام علي، فما لبثوا ان قدموا له البيعة لنجاحه في إنهاء حال الفتنة والانقسام وإعادة توحيد الدولة.

ما يصْدُق على المتمردين والبُغاة وانقلاب موقفهم من الدولة، يَصْدُق أكثر على الفقهاء الذين لم يصطنعوا للدولة السلطانية، القائمة في أعقاب نهاية عهد الخلافة، شرعية دينية لا تستحقها، لكنه